Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مشروع الشاطبي يهدف إلى تحقيق غايتين تظهران متناقضتين، إذ هو يسعى إلى التقنين والضبط وكبح جماح الآراء والنزاعات والاختلافات من جهة أولى، وإذ هو يتوخى الاجتهاد واستنباط الأحكام الجديدة لمقتضيات الأحوال الجديدة من جهة ثانية. ولكن ظهور التناقض يزول إذا أخذ في الاعتبار تفرقته بين الخاصة والعامة، فالخاصة لها أن تجتهد وتختلف وتتأول على أن يبقى ما تجتهد فيه وتختلف حوله وتتأوله محصوراً فيما بينها، وأما العامة فيجب أن تخاطب على قدر عقولها وبحسب مقتضيات الأحوال تمشياً مع التربية الربانية، تربية السلف الصالح.

على أن الاجتهاد والاختلاف والتأويل يجب أن ينظر إليها بقصدين: قصد أول يتعلق بالأصول كالتوحيد وغيره من الأصول، فهذا لا يمكن الاختلاف فيه، وقصد ثان يتعلق بالفروع، وهذا مما يجوز الاختلاف فيه. وقد عبر الشاطبي عن هذا بصريح العبارة؛ يقول: «**إن الله تعالى حكم بحكمته أن تكون فروع هذه الملة قابلة للأنظار ومجالاً للظنون. وقد ثبت عند النظار أن النظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة. فالظنيات عريقة في إمكان الاختلاف لكن في الفروع دون الأصول، وفي الجزئيات دون الكليات، فلذلك لا يضر هذا الاختلاف**»[57].

ويستمد هذا القول مصداقيته من اختلاف المذاهب السنية في الفروع، إذ هناك مذاهب معروفة ومشهورة تختلف في بعض الفروع، ومع ذلك، فهي تتعامل مع بعضها بعضاً بكثير من التسامح. ولكن هل يمكن التسامح مع المذاهب الأخرى غير السنية؟ لقد وصف السنيون تلك الفرق بالمبتدعة، ولكنها ليست بكافرة، بل إن الشاطبي لم يسمها في كتاب «الموافقات»، لأن التسمية من شأنها أن تجعل التفرقة تستشري والحقد يشيع. ولكن الشاطبي فرص عليه موضوع كتاب «الاعتصام»، والسياق الذي ألف فيه أن يذكر بعضاً منها في المسألة السابعة[58]، وأهم ما يأخذه عليها أنها قالت بمبادىء وتأويلات فرقت الدين والناس وجعلتهم شيعاً مما أذهب ريح الأمة وقوة الدولة وفوت تحقيق المصالح الدنيوية والأخروية.

مشروع الشاطبي التأويلي يهدف إلى محاربة الفرقة والهرج والفتنة التي نشأت بالتأويل البعيد أو الخاطىء.

---

(57) ما تقدم، (ج 2، ص 168).

(58) ما تقدم، (ج 2، ص 206-230).